التراجع الرسمي في قرارات الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية منذ نشأتها وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣

د. نعمان عمرو*

* مدير منطقة الخليل التعليمية، جامعة القدس المفتوحة، الخليل، فلسطين.

ملخص:

تسلط هذه الورقة الضوء على دور الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية منذ تأسيسها حتى نهاية حرب ١٩٧٣م. وتتدرج الأمم المتحدة في هذا الإطار إلى مراحل مختلفة، فهناك مرحلة التأسيس، ومرحلة تناول القضية الفلسطينية منذ بدايات المؤسسة الدولية، وبلا خبرة تذكر، لمعالجة قضية معقدة، تبنت وجهة نظر التقسيم، وبدأت تعالجها الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال:

١. قرار التقسيم ١٨١.
٢. قرار ١٩٤، الذي عالج وضع اللاجئين.
٣. تشكيل وكالة غوث اللاجئين وتشغيلهم.
٤. محاولات الأمم المتحدة إلغاء فلسطين كقضية سياسية، وتحويلها إلى قضية إنسانية ١٩٥٢م.
٥. دور مجلس الأمن من خلال قرار ٢٤٢، وقرار ٣٣٨.

وتناولت الورقة مؤشرات التراجع في دور المؤسسة الدولية، وتخليها عن ميثاقها وعكسها لموازين القوى على الأرض، وبذلك تكون قد تخلت عن دورها باعتبارها مؤسسة دولية محايدة، وتحولت إلى أداة في أيدي الدول المستعمرة الكبرى، وتعبر عن مصالحها، وليس عن مصالح الشعوب المقهورة من الاستعمار.

Abstract:

This paper sheds light on the role of the United Nations towards the Palestinian cause since its establishment until the end of the 1973 war.

In this framework, the United Nations ranges to different stages: the foundation stage and a stage addressing the Palestinian issue. Since the beginnings of the International Foundation and without experience of dealing with such a complex issue, it adopted the viewpoint of division. The United Nations General Assembly began dealing with this issue through:

1. *The Partition Resolution181.*
2. *The Resolution 194, which addressed the status of refugees.*
3. *the formation of The United Nations for theRelief and Work Agency for Refugees.*
4. *the attempts of the United Nations to abolish Palestine as a political issue and turning it into a humanitarian issue in 1952.*
5. *the role of The Security Council through “Resolution 242” and “Resolution 338”.*

The paper also tackles the decline indicators in the role of the International Foundation, its renouncing of its charter and its reflecting the balance of powers on the ground. Thus, it has abandoned its role as a neutral international foundation and turned into a tool in the hands of the colonial powers reflecting of their major interests and not the interests of the oppressed peoples from colonialism.

مقدمة:

انبثقت الحاجة لإنشاء هيئة الأمم المتحدة كمنظمة دولية تهدف للحفاظ على الأمن والسلم العالميين، أثر اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩م، الأمر الذي اعتبر مؤشراً على فشل عصبة الأمم المتحدة في تحقيق أهدافها.وقد تداعت الدول التي كانت تواجه دول المحور إلى اجتماعات عدة بلورت خلالها اتفاق مبادئ، شكل حجر الأساس لميثاق هيئة الأمم المتحدة.

بدأ الاستخدام الأول لمصطلح هيئة الأمم المتحدة في شهر آب ١٩٤١م، واعتبر ٢٤ تشرين أول ١٩٤٥م اليوم الأول لانطلاق الهيئة، ويحتفل به كل عام كعام المنظمة الدولية، كونه اليوم الذي صادف نهاية اعتماد برلمانات الدول الأعضاء على ميثاق المنظمة.

لقد دخلت منظمة الأمم المتحدة مبكراً على القضية الفلسطينية دون أن يكون لها خبرة تراكمية طويلة في النزاعات الدولية، وذلك بسبب قرار بريطانيا الدولة المنتدبة على فلسطين الانسحاب المبكر منها، متنكرة للوعود السابقة كافة التي أعطتها للعرب بعد أن ضمنت قوة العصابات الصهيونية وقدرتها على حسم المعركة على الأرض والسيطرة على فلسطين.وكان قرار بريطانيا تحويل القضية للأمم المتحدة بمثابة إعطاء فرصة للعصابات الصهيونية من أجل كسب الشرعية الدولية من هذه المؤسسة الدولية الفتية.

أهداف الدراسة:

١. إبراز دور الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية.
٢. انحياز الأمم المتحدة عن دورها الحيادي والنزيه من خلال قرار التقسيم الذي يعدُّ سابقة لا مثيل لها في تاريخ المنظمة الدولية، والذي يعتبر شهادة ميلاد الدولة العبرية بإقرار من الشرعية الدولية.
٣. عجز الأمم المتحدة عن إلزام إسرائيل بالالتزام بقرار التقسيم.
٤. عجزها عن إقامة الدولة العربية في الجزء المخصص لها.
٥. فشل الأمم المتحدة في التعامل مع آثار الاحتلال الإسرائيلي في تطبيق قرار ١٩٤، واستبدال منظمة اللاجئين الدولية بوكالة غوث وتشغيل اللاجئين في المسألة الفلسطينية.
٦. انحياز الأمم المتحدة لصالح دولة إسرائيل والدول الاستعمارية بشكل كامل، من خلال القرارين (٢٤٢) و(٣٣٨) الأمر الذي جعلها تفقد حيادها، وتصبح شريكة في التآمر على الشعب الفلسطيني، وتمارس دور الاستعمار والإمبريالية.

أولاً :نشوء الأمم المتحدة:

يعد تاريخ ٢٤ تشرين أول من عام ١٩٤٥م هو اليوم الذي دخل حيز التنفيذ باعتباره يوم إنشاء منظمة الأمم المتحدة، حيث اعتمد ميثاق هذه المنظمة من طرف الدول الموقعة عليه، إلا أن الإرهاصات الأولى لنشوء المنظمة الدولية سبقت ذلك بكثير، حيث بدأ التفكير بإطار دولي بديل لعصبة الأمم إثر فشلها في تحقيق أهدافها، وعجزها عن منع نشوب الحرب العالمية الثانية، وتم تداول مصطلح الأمم المتحدة لأول مرة في ١٤ آب عام ١٩٤١.(عرفة ١٩٩٣: ٢٣)؛ United Nation. Organization, p.1))؛ (United Nation, Organization, p.6)للدلالة على الدول التي استجابت لوثيقة الأطلنطي، التي صدرت عن اجتماع الرئيس الأمريكي روزفلت مع رئيس وزراء بريطانيا تشرشل، وصدر عنها وثيقة للمبادئ العامة وأهمها:

١. مبدأ الأمن الجماعي.
٢. مبدأ عدم اللجوء إلى القوة
٣. مبدأ المساواة في الحصول على الموارد الدولية.
٤. مبدأ التقدم والتعاون الاقتصادي.
٥. مبدأ تأكيد الدولتين على عدم السعي إلى التوسع الإقليمي واحترام حقوق الشعوب في اختيار حكوماتها.
٦. مبدأ سيادة كل دولة، وحرمة أراضيها، ونزع سلاح الأمم مصدر التهديد (United Nation. Organization, p.7)
٧. إن اجتماع الرئيس الأمريكي ورئيس وزراء بريطانيا نقل فكرة المبادئ العامة إلى دول الحلفاء، التي اشتركت في الحرب على دول المحور، حيث عقدت هذه الدول اجتماعاً لها عام ١٩٤٢م في مدينة واشنطن، وقد وقعت على الإعلان ست وعشرون دولة، ومن أهم الدول الموقعة إضافة إلى أمريكا: بريطانيا، والاتحاد السوفيتي، والصين (عرفة ١٩٩٣: ١٢٣).

ومن أهم ما تضمنه هذا الاجتماع التصريح الذي يعد بحق حجر الأساس في الطريق لإقامة المنظمة الدولية، وهو الدعوة لانضمام الدول الأخرى لهذا التصريح، وإلى قيام منظمة دولية جديدة، تهدف إلى استتباب الأمن والسلم الدوليين (عرفة ١٩٩٣: ١٢٤).

وبعد أن أصبح هناك اتفاق مبدئي بين الدول التي قادت الحرب على دول المحور، وتصوّرٌ للأهداف العامة للمؤسسة الدولية، التي يجري الحديث عنها، عقد اجتماع يالطا بين الرئيس الأمريكي روزفلت وبين رئيس الوزراء البريطاني تشرشل، والرئيس السوفيتي ستالين في الحادي عشر من شباط ١٩٤٥م، واتفق زعماء الدول الثلاثة على عقد مؤتمر للدول التي أعلنت الحرب على دول المحور قبل أول آذار ١٩٤٥م، والتي التزمت بالتوقيع على تصريح الأمم المتحدة لعام ١٩٤٢م، وحددت فيه موعد المؤتمر بـ ٢٥ نيسان ١٩٤٥م، ومكان عقده، حيث عقد في فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد بلغ عدد الدول التي حضرت المؤتمر خمسين دولة، حيث ناقشت المبادئ الأساسية التي وضعتها الدول الكبرى. وانتهى المؤتمر في ٢٦ حزيران ١٩٤٥م بإقرار المشروع النهائي لميثاق الأمم المتحدة (Wikipedia,the free encyclopedia.p .1+2).

وبذلك تكون الدول العظمى هي التي حددت ميثاق المؤسسة الدولية بناء على مصالحها، وهي التي حددت من سيحضر المؤتمر، وقادت عملية صياغة القرارات بشكل لا يتعارض مع توجّهاتها كدول أحرزت النصر على المحور، ومن البديهي أن تجعل لنفسها آلية للسيطرة على هذه المؤسسة، تمثلت بامتلاك الدول الخمس العظمى حقَّ النقض (الفيتو) في مجلس الأمـن، الأمر الذي صبغ هذه المؤسسة بآليات عمل انتقائية، تعبر عن مصالح هذه الدول، لا عن ميثاقها حيث يسبق كل قرار جولات طويلة من المفاوضات لإقراره، قبل عرضه على هيئة الأمم المتحدة.

يتكون ميثاق الأمم المتحدة من ديباجة، تتضمن إعلان الأمم المتحدة، ومائة وإحدى عشرة مادة (عرفة ١٩٩٣: ١٢٥). وقد عقد اجتماع الدورة الأولى للجمعية العامة بمدينة لندن في بريطانيا، علماً أن الميثاق لم يتضمن نصاً خاصاً بتحديد المكان، وفي شهر كانون ثاني ١٩٤٦م اتخذ قرار يقضي باتخاذ مدينة نيويورك مقراً مؤقتاً في الولايات المتحدة، واعتمد مقراً دائماً بعد عشرة أشهر، إضافة إلى مقره الأوروبي في مدينة جنيف بسويسرا (عرفة ١٩٩٣: ١٢٥).

حُددت اللغات الرسمية المعتمدة في الأمم المتحدة بخمس لغات هي: اللغة الانجليزية، واللغة الفرنسية، واللغة الاسبانية، واللغة الصينية، والروسية، ويلاحظ أن اللغة العربية أضيفت بعد سنوات عدة لتصبح معتمدة في المداولات الرسمية.(الأمم المتحدة، الموسوعة الحرة1 :، 3 و United Nation. Organization, p.8)

حددت لجنة الاشتراكات في هيئة الأمم المتحدة نظاماً لتسديد ميزانية الهيئة الدولية بتحديد نسبة كل دولة، آخذة بعين الاعتبار إجمالي الدخل القومي بالنسبة للدول الأخرى، وجعلت الحد الأقصى للمساهمة في الميزانية ما نسبته ٢٥% من الميزانية العامة، والحد الأدنى هو ١% من الميزانية العامة (عرفة ١٩٩٣: ١٢٦)

المحددات التي تحكم دور الأمم المتحدة:

تعد الأمم المتحدة أداة من أدوات تنظيم العلاقات الدولية، بل أهم هذه الأدوات، وتنعكس داخلها العلاقات الدولية، وموازين القوى على الأرض أكثر من اعتمادها على ميثاقها، ومبدأ الحق والعدل.

ومن أجل ذلك، منحت الأمم المتحدة الدول العظمى حق الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين، من خلال مركز مسيطر في مجلس الأمن، ضمن لها حق نقض القرارات (الفيتو)، على كل قرار لا يتماشى مع مصلحة أي دولة من الدول الكبرى. لذلك فإن لقرارات مجلس الأمن انعكاساً حقيقياً لموازين القوى، وما يرافقها من مساومات وثيقة بالمصالح، ومتأثرة بهذه الموازين، ولا تعمل على تطبيق النظام من خلال الموازنة بين الحق والعدل (عبد الحي: ١٩٩٩: ٧٧).

ويلاحظ مما سبق أن الدول العظمى شكلت مؤسسة دولية، هي هيئة الأمم المتحدة من أجل أن تكون جهازاً دولياً يساعدها في تمرير مصالحها ومشاريعها، ويحدد آليات ضبط تساعد هذه الدول في قيادة العالم، ودوله بجدارة ودون منافس، لذلك بدأت هذه الدول بتمرير ما يحلو لها من مشاريع استعمارية وانتقائية في تطبيق السياسات من خلال هذه المؤسسة، مما جعل منها مؤسسة غير حيادية، بل إنها تمثل وجهة نظر الدول القوية أولاً.

وبما أن المسألة الفلسطينية هي إفراز للمشكلة الأوروبية، وما تبنته الدول العظمى في هذا المجال، فمن الطبيعي أن تكون ملاذاً لدعم دولة إسرائيل على حساب عدالة القضية الفلسطينية، ولا سيما أن بعض هذه الدول تنكرت لوعودها السابقة للعرب، كما أن جزءاً منها تبنى المصالح اليهودية، بينما لم يكن الجزء الآخر جاداً في دعم المصالح العربية، في حين عجزت الدول العربية مجتمعة عن صياغة معادلة تقوم على المصالح المشتركة بينها وبين الدول العظمى، تجعلها تؤيد- بحق- القضية العربية الأولى، وهي قضية فلسطين، مما شكل تراجعاً في الأداء السياسي والعسكري والاقتصادي العربي، الأمر الذي جرد العرب من إمكانية هذه الموارد لاحقاً.

ثانياً : القضية الفلسطينية:

تعد القضية الفلسطينية من القضايا الأكثر تعقيداً في القضايا المعاصرة، وذلك لأنها ذات خصوصية استثنائية تميزها عن غيرها من القضايا المعاصرة، فهي ليست مجرد صراع محلي أو

إقليمي أو دولي، ولا هي صراع أقلية ضد أكثرية، ولا قضية صراع بين قوى استعمارية مختلفة على موارد أو نفوذ. ولا هي من نمط قضايا التحرر التقليدية، بل ربما تختلف عن جميع هذه الأنماط أو تجمعها معاً.

إنها قضية تقوم على صراع تقوده مجموعة عنصرية استيطانية ذات طابع ديني إحلالي، ولها جذور دولية مرتبطة بالدول الأكثر نفوذاً في العالم، وليست بدولة محددة.(شفيق ١٩٩٤: ١١)، وظهر ذلك بشكل جلي عندما قامت الحركة الصهيونية بالتحول إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد تراجع الدور الدولي لبريطانيا خاصة بعد مؤتمر بلتيمور عام ١٩٤٢م الذي عقد في نيويورك، ومن ناحية أخرى فإنها تستمد نفوذاً إضافياً من قبل الجماعات اليهودية والحركة الصهيونية ذات الانتشار والنفوذ الواسع في الدول الكبرى، والتأثير على قراراتها وسياساتها من خلال تغلغلها السياسي والاقتصادي والإعلامي في هذه الدول، مما يسهل عليها مهمة التأثير في السياسات الداخلية لتلك الدول.علماً أن هذه الحركات سواء أكانت يهودية أم صهيونية متفقة على دعم دولة إسرائيل، وتقف من خلفها رغم الخلافات الواسعة بين هذه الجماعات. (شفيق: ١٩٩٤: ١١)

إن العوامل الدولية هي التي قررت مصير فلسطين، وشعب فلسطين، من خلال مجموعة مسببات، أدت إلى زرع كيان استيطاني إحلالي فيها، يقوم بوظيفة لصالح الدول الاستعمارية الكبرى، ومن هذه الأسباب الموقع الجغرافي الاستراتيجي المهم لفلسطين على مر العصور الذي جعل الظروف السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط من أكثر المسطحات المائية التي لعبت دوراً سياسياً وعسكرياً وتجارياً من أي مسطح مائي آخر، مما كان عاملاً مسبباً للأمم المتعاقبة للسيطرة عليه، وبما أن فلسطين تقع على ساحله الشرقي، فقد كان لها نصيب من هذه السيطرة، وكان محل اهتمام الدول العظمى للاعتبارات الإستراتيجية لموقع فلسطين ودورها في الدفاع عن الشرق الأدنى، علماً أن هذه الأهمية ما زالت ماثلة في موقع فلسطين الجغرافي ودورها السياسي. (شكري ١٩٩٠، ٣)

وهناك عامل آخر جعل من فلسطين مكان اهتمام الدول العظمى، ألا وهو موقعها في قلب الوطن العربي، عند ملتقى قارة آسيا وإفريقيا، ويحدها من الشمال سوريا ولبنان، ومن الشرق سوريا وشرق الأردن ومن الجنوب الغربي سيناء، ومن الجنوب خليج العقبة ومن الغرب البحر الأبيض المتوسط. (جبارة ١٩٩٨: ١٥)، فهذا الموقع أهَّلها للعب دور اقتصادي بارز، كونها تسيطر على طرق التجارة، وهناك ميزات أخرى لها علاقة بالتضاريس الجغرافية، والمناخ، وخصوبة التربة، مما جعلها عرضة لغزوات المستعمرين على مر العصور، رغم صغر مساحتها نسبياً، والتي تبلغ (٢٧,٥٠٠ كم^{2}). (جبارة ١٩٩٨: ١٥).

أما من الناحية الدينية، فقد كانت فلسطين مهد الديانات السماوية الثلاث، فهي من الناحية القدسية لها أهمية خاصة، إذ إنها ترتبط بمرور سيدنا إبراهيم -عليه السلام- فيها، وقد ولد إبراهيم -عليه السلام- بأرض بابل العراقية في بلدة أور، التي كان فيها أبوه وعشيرته، ومنها ارتحل إلى حر□ان، قاصداً بيت المقدس، وفي حر□ان تعرف بسارة بنت ملك حر□ان فتزوج منها، وكانت عقيماً لا تلد، ونزل بها أرض الخليل في فلسطين، وأقام زمناً هناك، ثم ارتحل إلى مصر وهناك وهبت له هاجر، فأنجبت له إسماعيل عليه السلام. فكانت رحلته عليه السلام من العراق إلى الشام، إلى فلسطين، إلى مصر، ثم العودة إلى الخليل واسمها يومئذ (حبرون). (التميمي: ١٩٩٧: ١١٥)

وجاءت هذه الزيارة المباركة التي شرَّف بها سيدنا إبراهيم -عليه السلام- فلسطين ومدينة الخليل تحديداً، لتضيف لها اهتماماً دينياً يرى اليهود أن جزءاً منه مقدس بالنسبة لهم كذلك، أما موقفنا نحن في العالم الإسلامي فهو نابع من تراثنا الإسلامي الذي يعتبر سيدنا إبراهيم حنيفاً مسلماً كما جاء في - قوله تعالى -:«ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً، وما كان من المشركين». صدق الله العظيم (سورة آل عمران، آية ٦٧)، ففي هذه الآية القول الفصل عن ملة إبراهيم عليه السلام،

وبذلك يكون الرد المبين على ادعاءات بني صهيون، لأن عقيدة التوحيد واحدة والقدسية الدينية تتبع التوحيد.

كما ارتبطت فلسطين بميلاد سيدنا عيسى عليه السلام، الذي ولد في بيت لحم آخر سنة من حكم هيردوس، الذي أمر بقتل كل طفل يولد في بيت لحم، فهربت السيدة مريم بوليدها، وهرب معها يوسف النجار إلى مصر، خشية أن يبطش به ذلك الملك الجبار. (العارف ٢٠٠٧: ٩٧) علماً أن السيد المسيح -عليه السلام- هبط القدس، وكانت على عهده تدعى أورشليم، وهبطها مرة في نعومة أظفاره، وثلاث مرات بعد نشر رسالته، حيث كانت الأولى في الثاني عشر من شهر تشرين أول سنة ٢٨م، والثانية بعد ذلك بشهرين، أي في كانون أول من العام نفسه، وفي الثالثة اعتقل وسيق إلى المحاكمة، وحكم عليه بالموت. (العارف ٢٠٠٧، ١٠٤). وكان السيد المسيح يكره أورشليم، ويذيع رسالته في ريفها خشية أن يغدر به اليهود، ومن أقواله المأثورة في هذا الباب «لا كرامة لنبي في وطنه». (العارف ٢٠٠٧: ١٠٧).

ولم يكن هذا فحسب، بل زاد الله فلسطين تكريماً وقدسية عندما ارتبطت بحادثة الإسراء والمعراج عام ٦٢٠ ميلادي، فكانت هذه الحادثة بمثابة لفتة قوية ومقدسة في تاريخنا الإسلامي، نبهتنا إلى أهمية القدس ومكانتها لدى المسلمين. فقد كان بالإمكان أن يكون المعراج مباشرة من مكة إلى السماء، لكن الله -سبحانه وتعالى- أراد أن يكون المعراج من بيت المقدس، ونزلت الآية الكريمة:«سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله لنريه من آياتنا إنه هو السميع البصير» صدق الله العظيم (سورة الإسراء، آية ١)

لقد أسري بالنبي–صلى الله عليه وسلم- إلى هذا المكان المقدس، ومنه عرج إلى السماوات العلا، بعدما أحيا الله – تعالى- الأنبياء والمرسلين للنبي في المسجد الأقصى، ليصلي بهم –صلى الله عليه وسلم- إماماً، وليجتمعوا لأول مرة في ذلك المكان المقدس الطاهر، وقد اختار لهم الله هذا المكان لشرفه وعظيم منزلته، فهو مهبط الوحي، وأرض الرسالات، ولم تجتمع الأنبياء قط على الأرض في غير هذا المكان، فشرفه بهم، وصلى الأنبياء والرسل بإمامة النبي الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام، فكانت تلك أعظم صلاة في التاريخ. (سويدان ٢٠٠٥، ٧٢).

وتعد هذه الأحداث من أقوى المؤشرات وأبلغها على أهمية فلسطين الدينية، ونظراً لارتباط الأهمية الدينية بالموقع الاستراتيجي بالأهمية الاقتصادية، فإنه من المنطق أن يكون لها تأثيرٌ ايجابيٌ على أوضاعها السياسية، كما ذكرت سابقاً، وهو ما يفسر اهتمام الأمم المختلفة بالسيطرة عليها في مختلف العصور، وبما أن أهميتها متجددة عبر العصور، فقد كانت سبباً مباشراً لتدخل الدول الاستعمارية في التاريخ الحديث والمعاصر، وتسابقها على السيطرة عليها، حفاظاً على مصالحها في المنطقة، وتمخض عن هذا الاهتمام شبه إجماع من الدول العظمى في التاريخ الحديث بقيادة بريطانيا وفرنسا وأمريكا إلى تسوية مشكلات اليهود في أوروبا، لتحل على حساب الشعب الفلسطيني وأرضه المقدسة، التي كانت عربية قبل أن تكون إسلامية، فأصدرت العديد من القرارات الباطلة والظالمة، التي هيأت لليهود السيطرة على فلسطين بدعم دولي، لتقوم هذه الدولة المفتعلة على أرض فلسطين، وتقرر هذه الدول مصير فلسطين بعيداً عن أهلها، من خلال العديد من القرارات السرية والعلنية، التي كان لها الأثر الأبرز في تقرير مصير البلاد، ومن أهمها اتفاقية سايكس بيكو، ووعد بلفور، واحتلال فلسطين من قبل بريطانيا، وقيام سلطة الانتداب فيها التي عملت على تمهيد الطريق لإقامة دولة إسرائيل على أرض فلسطين المقدسة، تحقيقاً لوعد بلفور المشؤوم. وكان الهدف الأبرز لزرع هذه الدولة، أن تقوم بوظيفة تخدم مصالح الدول الاستعمارية في المنطقة العربية الإسلامية، وخاصة بعد ظهور الموارد الطبيعية في المنطقة، وتعاظم أهميتها السياسية.

ومن أهم نقاط وظيفة إسرائيل:

١. وضع المنطقة تحت التهديد المستمر.

٢. الابقاء على حالة التجزئة العربية عموماً، بما يحقق مصلحة الدول الاستعمارية العظمى، ويمنع من تطور التاريخ الطبيعي لتقدم الأمة العربية الإسلامية.

٣. إبقاء الدول العربية في حالة من التبعية المستمرة للدول الكبرى كونها مهددة.

٤. المحافظة على مصالح الدول الاستعمارية السياسية والاقتصادية، وضمان حصولها على الثروات الطبيعية وخاصة البترول. (شفيق ١٩٩٩: ١٢).

ثالثاً :دور الأمم المتحدة في المسألة الفلسطينية:

لقد اضطرت الأمم المتحدة إلى التدخل المبكر في المسألة الفلسطينية، وكان تدخلها بشكل مباشر من خلال قرار التقسيم رقم ١٨١، والقرار ١٩٤، وذلك بناء على أجندة الدول العظمى، وخاصة بريطانيا التي قررت رفع القضية إلى الأمم المتحدة، بحجة نيتها إنهاء الانتداب، ولم يتجاوز عمر الهيئة الدولية العامين فقط، حيث دعت بريطانيا في ٢ نيسان ١٩٤٧م الأمم المتحدة لعقد دورة استثنائية، وبعد مناقشات مسهبة قررت الجمعية العامة في ١٥ أيار ١٩٤٧م تأليف اللجنة الخاصة للأمم المتحدة بشأن فلسطين (انسكوب). (صالح ٢٠٠٣: ٤٣٧) و(عبد الحي: ١٩٩٩: ٧٩).

تألفت اللجنة من ممثلين عن إحدى عشرة دولة هي استراليا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، جواتيمالا، الهند، إيران، بيرو، السويد، الأرجواي، يوغسلافيا، هولندا، ويلاحظ أن غالبية هذه الدول تدور في فلك الدول الاستعمارية، مما أعطاها فرصة أكبر لإنجاح التصويت، وكان من أبرز مهمات اللجنة جمع معلومات، والتحقيق في قضية فلسطين، والاستماع إلى جميع الأطراف، ورفع تقرير للجمعية العامة يشمل الاقتراحات التي تراها اللجنة مناسبة للحل.(صالح:٢٠٠٣: ٤٣٧) و(الكيلاني: ١٩٩١: ٤٠).

عقدت اللجنة أكثر من ستة عشر اجتماعاً، استمعت فيها إلى شهادات سلطة الانتداب، وشهادات العرب واليهود، وفي هذا الإطار تباينت ردود الفعل تجاه اللجنة، مما انعكس على طريقة التعامل معها، فمن الناحية الرسمية العربية استعدت جامعة الدول العربية حديثة الإنشاء للتعاون مع اللجنة، بينما رفضت اللجنة العربية العليا التعامل معها، وكان حصيلة ما قدمته الدول العربية للجنة ورقتين موجزتين عن القضية الفلسطينية. (الكيلاني: ١٩٩١: ٤٠).

إن ما قدمته الدول العربية إلى اللجنة من إثباتات -كما ذكر سابقاً-كفيل بالتعبير عن حالة الإرباك وعدم الانسجام في الموقف العربي، بل أقل ما يمكن أن يقال عنه إنه ليس جدياً، ولم يتعامل مع هذه القضية بالمستوى المطلوب، الذي يعبر عن الحق والتاريخ والنضال، الذي قدمه أبناء الأمة العربية والإسلامية والشعب الفلسطيني بشأن فلسطين، خاصة إذا ما قورن ذلك بالوثائق التي قدمتها الحركة الصهيونية، والتي قدرت بما يزيد عن المائة وثيقة، بعضها مطول والآخر تفصيلي، بل مبالغ فيه، بهدف خلق رأي عام داعم لمطالبهم، من خلال استغلال الأوضاع الدولية لتتعاطف معهم وتؤيدهم في مطالبهم. (الكيلاني ١٩٩١: ٤٠).

بعد استماع اللجنة إلى الأطراف المختلفة، أعدت اللجنة تقريراً إلى الجمعية العامة، سردت فيه مواقف العرب واليهود، وبينت فيه حجم كل فئة منهم، وذكرت اللجنة أن العرب أكثر من ثلثي السكان، وأنهم يملكون ما يزيد على ٨٦% من أراضي فلسطين، علماً أن النسبة الحقيقية تزيد على ٩٥,٥% من أرض فلسطين، وبموجب حقهم الطبيعي والقانوني فإنهم تواقون إلى الاستقلال. (صالح ٢٠٠٣: ٤٣٧)

وتخلل عمل اللجنة الخلاف في وجهات النظر في شكل الاقتراح المقدم، حيث قدم اقتراحان إلى الـ جمعية العامة:

١. مشروع الأغلبية، الذي ينص على إنشاء دولتين في فلسطين، تربطهما وحدة اقتصادية، وتتمتع مدينة القدس بنظام خاص تحت إشراف الأمم المتحدة.
٢. مشروع الأقلية، ويهدف إلى إنشاء دولة اتحادية فيدرالية، مكونة من دولتين عربية، وأخرى يهودية في فلسطين.

رفضت الجمعية العامة مشروع الأقلية الذي أيدته الدول العربية والإسلامية، وانصب النقاش على مشروع الأغلبية، وعندما تبين بعد المناقشات الشاملة التي جرت بتاريخ ٢٦ تشرين ثاني ١٩٤٧م أن المشروع إذا ما تم الاقتراع عليه سيفشل، تم تأجيل التصويت، مما أتاح الفرصة للحركة الصهيونية والولايات المتحدة الأمريكية حليفتها الرئيسية لممارسة الضغط على الدول الصغيرة، مهددة هذه الدول بعدم التعامل معها اقتصادياً إذا عارضت القرار، الأمر الذي أدى بهذه الدول إلى الرضوخ للضغوطات خاصة: تايلاند، والفلبين، وهايتي،....إلخ مما أدى إلى زيادة عدد الدول المؤيدة للمشروع، واستخدم في هذه المرة وسائل من الضغوط التي لا تتناسب مع أهمية الموضوع، ولا مع آليات عمل المنظمة المعتمدة في ميثاقها، الأمر الذي أنجح عملية التصويت الثانية، والتي جرت بتاريخ ٢٩ تشرين ثاني ١٩٤٧م، حيث أيدته ٣٣ دولة وامتنعت عشر دول عن التصويت، وعارض المشروع ١٣ دولة، وحصل المشروع على أغلبية الثلثين حسب المادة ١٨ لميثاق المنظمة الدولية. (عبد الحي ١٩٩٩: ٧٨).

إن مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧م يظهر موازين القوى وانعكاساتها على الأرض ومدى سيطرة الدول العظمى على المؤسسة، والتأثير على قراراتها، وتحديد سياستها، لذلك فإننا نرى بشكل واضح استغلال اليهود للأوضاع السياسية والإنسانية التي نتجت عن الحرب العالمية الثانية، حيث عملوا على تضخيم حجم المجازر النازية ضدهم، من أجل التأكيد على أن البديل عن هذه المجازر هو إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، ليكون كفيلاً بعدم تعرضهم إلى مجزرة أخرى، وبذلك يكون الشعب الفلسطيني دفع ثمن إشكالية اليهود في أوروبا، ولم يدفعها الأوربيون الذين ارتكبوا الحرب ضدهم.

ويظهر كذلك المهارة السياسية لدى قادة الحركة الصهيونية، ومدى تعاطف الدول العظمى معها، وذلك من خلال عملهم على نقل مركز الثقل السياسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة أنهم حصلوا على دعم كل من الحزبين الديمقراطي والجمهوري (صالح ٢٠٠٣: ٤٣٦) من أجل إلغاء الكتاب الأبيض لعام ١٩٣٩م.

كان من أسباب هذا التحول في التوجهات الصهيونية هو رغبة اليهود في إنهاء مشروع إقامة الدولة أمام الأمم المتحدة، علماً منهم أن بريطانيا لم تعد دولة عظمى، وأن الصدارة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وبذلك ستكون المؤسسة الدولية هي الراعي الجديد لقضيتهم التي يوجد فيها نفوذ قوي للولايات المتحدة الأمريكية. كما يعتبر رفع الأمر إلى الأمم المتحدة إضفاء طابع الاعتراف الدولي على المكاسب التي تنوي الحركة الصهيونية تحقيقها. (حسين ٢٠٠٦: ١٨١).

إن الذي شجع اليهود على هذا التحول، هو موقف الرئيس الأمريكي ترومان، الذي انبرى لتحقيق آمال اليهود في إقامة دولتهم، وعمل على إيجاد ضغط دولي في ظل ضعف عربي واضح. (صالح ٢٠٠٣: ٤٣٦ + حسين ٢٠٠٦: ١٨١).

إن تشكيل لجنة أنجلو أمريكية حسب توصية بيفن وزير خارجية بريطانيا قد مهد الطريق لإدخال أمريكا مباشرة على القضية الفلسطينية لتحل محل بريطانيا، وكان من أهم توصيات اللجنة الأنجلو

أمريكية السماح بهجرة مائة ألف مهاجر يهودي لتغيير موازين القوى الديمغرافية داخل فلسطين، وحرية انتقال الأراضي وبيعها لليهود. (صالح ٢٠٠٣: ٤٣٧).

ظهر هذا التسارع في الموقف الأمريكي بظهور البترول في المنطقة العربية، حيث رغبت أمريكا من دعمها إقامة دولة يهودية لتكون حامية لمصالحها في المنطقة. وللدلالة على شدة الضغوطات الأمريكية، نستعين بشهادة وزير الدفاع الأمريكي في ذلك الوقت جيمي فورستال حينما قال: «إن الوسائل التي استعملت لإكراه الدول الأعضاء وتهديدها في الأمم المتحدة لكي تؤيد قرار التقسيم وصلت إلى درجة الفضيحة والخزي». (النمورة ٢٠٠٦: ٢٨٣). هذه شهادة في الإطار الرسمي، أما إذا ما قورن الأمر بمستوى المنطق وبشكل جدلي للدلالة فقط، فإن قرار التقسيم لم يراع مبدأ العدالة لا من حيث عدد السكان، ولا من حيث نسبة ملكية الأراضي من قبل كل طرف، فحين أصدرت بريطانيا تصريح بلفور كان عدد اليهود أقل من ٢% من مجموع السكان في فلسطين، وملكيتهم ٢,٥% من الأرض، في حين بلغ حجم ملكية العرب للأرض ٩٧,٥%.

أما عند صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧م، فكان اليهود يملكون ٥,٦٦% فقط من الأرض، بينما منحهم قرار التقسيم ٥٦,٤% من مساحتها، ومنح العرب ٤٣,٦% من مساحتها (النمورة ٢٠٠٦: ٢٨٣). وبهذه النتيجة تكون الناحية الواقعية والمنطقية قد غيرت الواقع والمنطق، وانحازت إلى الصهيونية.

إن التآمر الدولي على القضية الفلسطينية ظهر منذ مباشرة هيئة الأمم المتحدة النظر في هذه القضية، فبالرغم من تفنيد مندوبي الهيئة العربية العليا مزاعم الصهيونية، ورفض العرب تقرير اللجنتين، لأن تقرير الأقلية يدور كذلك في نطاق التقسيم وينتهي إليه، وإن كان أقل ظلماً من اقتراح الأكثرية، حيث فضل العرب فكرة الدولة الديمقراطية التي تشمل الجميع، رغم معرفتهم أن فيها إجحافاً لكثرة المهاجرين الذين لا تربطهم أي صلة بفلسطين، إلا بهدف قلب الموازين الديموغرافية من أجل تحقيق الفكرة الصهيونية، في حين قبل اليهود توصية التقسيم من خلال مندوب الوكالة اليهودية وأبدوا اعتراضاً على ترك الجليل الغربي والقدس خارج السيادة اليهودية.(زعيتر ١٩٥٥: ٢٠٠)، ويعد قبول اليهود لقرار التقسيم معبراً عن رغبتهم الشديدة في الحصول على الشرعية الدولية، ومن أجل التحايل عليها لضمان أن تكون دولتهم ضمن المنظومة الدولية الجديدة وبمباركتها.

لقد كان التطور الأهم الذي عبر عن التدخلات الدولية هو إعلان مندوب الولايات المتحدة تأييد حكومته لتوصية أكثرية لجنة التحقيق بالتقسيم مع إجراء تعديلات مثل إلحاق يافا العربية بالدولة اليهودية، كما أعلن المندوب الروسي موافقته على التقسيم، في حين أعلن المندوب البريطاني عزم حكومته على الجلاء عن فلسطين، وعدم استعدادها للتصويت على القرار.(زعيتر ١٩٥٥: ٢٠٠).

يعد قرار التقسيم رقم ١٨١ أول قرار للأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وإن صك الانتداب على فلسطين عام ١٩٢٢م هو أول قرار دولي بخصوص فلسطين، وجاء القرار ١٨١ متنكراً لحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية في تقرير مصيره وتكوين دولته، فإنه يعتبر وبحق شهادة ميلاد دولة إسرائيل. (عبد الحي ١٩٩٩: ٧٩ + النمورة ٢٠٠٣: ٩٧).

وبالرغم من ذلك فإن هناك العديد من الملاحظات التي رافقت عملية استصدار القرار ومن أهمها ممارسة الدول العظمى الضغط على الدول الصغرى، من أجل تأييد القرار بكافة الوسائل بما فيها الابتزاز، وبخاصة تلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الضعيفة والصغيرة في الأمم المتحدة، لحملها على تأييد قرار التقسيم لعام ١٩٤٧م، ومن هذه الدول: هايتي، وليبيريا، وسيام، والفلبين، وبورما، حيث هددت أمريكا هذه الدول بعدم التعامل معها اقتصادياً إن لم تستجب للضغط الأمريكي، ولن تشتري الولايات المتحدة المطاط من ليبيريا على سبيل المثال لا

الحصر، وعدم استعداد بريطانيا لتحمل مسؤولياتها تجاه التزاماتها نحو العرب، وإعلانها المفاجئ الانسحاب من فلسطين دون الاشتراك في تقرير مصيرها. (عبد الحي ١٩٩٩: ٧٨).

على أن القرار فرض على إسرائيل العديد من الالتزامات، ورغم التحفظات على القرار بكل أبعاده، فإنه سُجل كوثيقة حددت حدود دولة إسرائيل بالتفصيل وأرفقتها بخرائط تبين الحدود، كما نصت المادة الثانية من الفصل الثاني من القرار رقم ١٨١ على مبدأ حماية الأرض من المصادرة إلا للأغراض العامة. (النمورة ٢٠٠٣: ٩٧). إلا أننا نرى إسرائيل من أول الدول التي تحايلت على المنظمة الدولية، وضربت بهذه النصوص عرض الحائط، خاصة فيما يتعلق بمصادرة الأراضي لأغراض الاستيطان، والتي تستولي عليها صباح مساء.

أما من الناحية الدولية، فإننا نرى الدول التي كانت حريصة على استصدار القرار تتحول بسرعة كبيرة في تضييق الشق الخاص بالجانب العربي، خاصة الولايات المتحدة، بعد أن ضمنت مصادقة الأمم المتحدة على إقامة الدولة اليهودية، فبدأت في اتخاذ الإجراءات التي تحول دون قيام الأمم المتحدة بتنفيذ الشق الثاني من القرار، وهو إقامة الدولة الفلسطينية في المساحة المخصصة لها بموجب القرار نفسه وأخذت تطالب بمشروع وصاية على فلسطين بهدف المماطلة والتسويف. (النمورة ٢٠٠٣، ٩٨)

أياً كانت سلوكيات الدول العظمى، فإن قرار التقسيم يعد قراراً ظالماً بالنسبة للشعب الفلسطيني في الشكل والمضمون، وكذلك من الناحية القانونية، إلا أننا لو تجاوزنا الناحية القانونية، فإنه يخلو من العدالة في الكم والكيف، أي في كمية الأرض التي أعطاها للدولة اليهودية وهي ٥٦,٤ مقارنةً بما يملكه اليهود.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى جودة الأرض، حيث اشتمل الجزء اليهودي على السهل الساحلي والسهول الخصبة الأخرى، والأراضي المروية في طبريا والحولة، بينما اشتملت المنطقة العربية على مناطق جبلية قاحلة وأراضٍ غير مروية. (النمورة ٢٠٠٣: ٩٦).

انحياز الأمم المتحدة:

لقد ظهر من خلال تتبع دور الأمم المتحدة بشأن قرار التقسيم انحيازٌ واضحٌ ضد القضايا العربية، وذلك من خلال تنصيب الأمم المتحدة من نفسها لجنة خاصة لبحث المشروع في ٣ كانون أول ١٩٤٧م، حيث عقدت ٣٤ اجتماعاً بين ٢٥ أيلول – ٢٥ تشرين ثاني عام ١٩٤٧م، ورفضت الجمعية العامة اقتراحاً بدعوة محكمة العدل الدولية لتقرير صلاحية الأمم المتحدة في النظر في تقسيم فلسطين بأغلبية ٢٥ ضد ١٨، وامتناع ١١ عضواً عن التصويت، وقيام ٢١ دولة بالتصويت مقابل ٢٠ دولة، على أن يكون للأمم المتحدة صلاحية التوصية بتطبيق قرار التقسيم دون حاجة لموافقة أكثرية شعب فلسطين. (صالح ٢٠٠٣: ٤٣٨).

تعد حالة التصويت هذه مخالفة لمبادئ الأمم المتحدة، ولأبرز المواثيق التي قامت عليها، وهي حق تقرير المصير، الأمر الذي يعكس المصالح على الأرض، ونفوذ الدول الكبرى، وليس مصالح الشعوب في تحقيق العدل والمساواة وتقرير المصير، ولا حيادية المنظمة الدولية.

أما بعد قيام دولة إسرائيل واحتلالها أراضي تزيد عما هو مخصص لها في قرار التقسيم، فقد ظهر انحياز آخر، لأن الأمم المتحدة والدول العظمى لم تعمل على إلزام دولة إسرائيل بالعودة إلى الحدود المقترحة في قرار التقسيم وفق اتفاقية الهدنة. وعجزت الدول العظمى والأمم المتحدة عن المساعدة في إقامة الدولة العربية في الحدود المخصصة لها، بل إنها كانت معوقة لإقامة هذه الدولة. (صالح ٢٠٠٣، ٤٤٠).

تدخلت الأمم المتحدة في منتصف عام ١٩٤٩م للتعامل مع النتائج المرة التي نجمت عن خطة السلام التي أقرتها عام ١٩٤٧م، فاتخذت قراراً مركزياً في تهميش البعد السياسي للقضية الفلسطينية وتحويلها إلى قضية إنسانية عندما استبعدت منظمة اللاجئين الدولية من التعامل مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وقامت بتشكيل وكالة خاصة باللاجئين الفلسطينيين (بابيه ٢٠٠٧,٢٦٣)، وكانت إسرائيل و المنظمات اليهودية وراء اتخاذ هذا القرار من أجل عدم إيجاد مقارنة بين لجوء اليهود في أوروبا وحالة اللجوء الفلسطيني، وبخاصة أن منظمة اللاجئين الدوليين هي التي ساعدت اللاجئين اليهود بعد خروجهم من أوروبا.

ومن ناحية أخرى، فإن وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لم يكن في أولويات برنامجها إعادة هؤلاء اللاجئين، بل اكتفت بتسهيل عملية تقديم الخدمات الإنسانية لهم، وحاولت دمجهم في المخيمات المضيفة بعد تأهيلهم. وبذلك تكون الأمم المتحدة قد ساهمت في تحويل القضية الفلسطينية بعد قيام إسرائيل التي قبلت الأمم المتحدة عضويتها بعد عام تقريباً من إعلان ميثاقها في ١١ أيار ١٩٤٩م إلى مجرد قضية فرعية تنحصر بمشكلة اللاجئين، ترعاهم وكالة إغاثة، وكان ذلك بسبب ضغط الدول الكبرى في الأمم المتحدة منذ دورتها الثانية (عبد الحي ١٩٩٩:٨٠).

أما في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، فقد انشغلت الأمم المتحدة بتفصيلات الهدنة، وفك الاشتباك، وتأهيل اللاجئين، والحصول على ميزانيات لإغاثتهم، مما جعلها تساهم بشكل فعال في تثبيت الوضع القائم، والمساهمة في تعطيل إقامة الدولة الفلسطينية، أو حل القضية الفلسطينية. لذلك فإن هناك العديد من الدلالات القوية على تراجع دور الأمم المتحدة من أهمها:

١. مخالفة القرار لأهم أهداف المنظمة وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها.
٢. الجمعية العامة لا تملك الحق القانوني بالتصرف بأي إقليم نحو الوصاية أو الانتداب، بل إن نظام الوصاية هو تمهيد لحصول البلد على الاستقلال.
٣. لا يحق لهيئة الأمم المتحدة، أو لأي هيئة أخرى تقسيم إقليم دون رغبة سكانه الأصليين.
٤. يعتبر قرار الجمعية العامة توصية غير ملزمة، وأن موازين القوى على الأرض قد حولته إلى قرار ملزم يفتقر إلى العدالة ولو بشكل جدلي. (صالح ٢٠٠٣:٤٤٦). كما عجزت الأمم المتحدة والدول العظمى عن فرض النظام الخاص بالقدس وتبعيتها للأمم المتحدة بحجج وذرائع مختلفة، من ضمنها عدم تعاون الدول ذات العلاقة في السيادة على الأرض المخصصة، في إشارة إلى الأردن وإسرائيل، الأمر الذي يشير إلى أن الأمم المتحدة استجابت لسياسة الدول العظمى ومصالحها، في تبنيها لوجهة نظرها بقبول قيام دولة الكيان الإسرائيلي، وإعطائها شرعية دولية، وتوفير الأجواء المناسبة لها، لتمكينها من الاستمرار، من خلال عدم مناقشتها للأمور الجوهرية، وانصراف تلك الدول في الإعداد لتقوية هذه الدولة والحفاظ على أمنها بالتوالي، وبرز هذا من خلال سلوك فرنسا وأمريكا بعد بريطانيا، بل إن جزءاً من دول الكتلة الشرقية ساهم في ذلك أيضاً.

ويظهر توافق الدول العظمى في الخطوط العريضة للسياسة العامة بما يتعلق بدولة إسرائيل، وعدم جدية أي طرف في تبني القضية العربية، سواء أكان ذلك من خلال عدم الرغبة، أم عجز الدول العربية عن تسويق وجهة نظرها وربطها بمصالح الدول العظمى.

كانت القضية الثانية التي تطرقت إليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في السنوات الأولى لنشأتها هو القرار ١٩٤ الذي اتخذ في الدورة الثالثة بتاريخ ١١ كانون أول ١٩٤٨م، والذي نص على إنشاء لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة، وتقرير وضع القدس في نظام دولي دائم، وتقرير حق اللاجئين في

العودة إلى ديارهم، في سبيل تعديل الأوضاع، بحيث تودي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٣ ١٣). ويتضح من القرار أنه جاء بعد دراسة الجمعية العامة للأمم المتحدة للحالة في فلسطين من جديد، وأثنت على الجهود الخاصة التي بذلها

الوسيط الدولي الراحل الكونت برنادوت *[١] قبل قتله من قبل العصابات اليهودية، واعتبرت الأمم المتحدة أنه ضحى من أجلها، وتقدمت بالشكر إلى الوسيط بالوكالة وموظفي الأمم المتحدة.

---

*(١) الكونت برنادوت دبلوماسي سويدي اختارته الأمم المتحدة بعد قرار التقسيم واندلاع المواجهات بين العرب واليهود ليكون وسيطاً دولياً بين العرب واليهود، عام ١٩٤٨، قدم عدة مقترحات للسلام في الشرق الأوسط، تم اغتياله في القدس على يد عصابة اشتيرن اليهودية في ٧ أيلول عام ١٩٤٨.

وهدف القرار إلى إنشاء لجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة لتكوين لجنة وساطة من الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا، وحددت من قبل الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. (العقاد ١٩٨٣: ٤٣٥)، ومن الأهداف التي حددت إلى اللجنة المصالحة والتطبيع، وإعادة اللاجئين، وقامت اللجنة بالفعل بدعوة دولة إسرائيل في أواخر عام ١٩٤٩م لقبول عودة ١٠٠,٠٠٠ لاجئ مقابل الحصول على صلح مع العرب، إلا أن إسرائيل رفضت هذا العرض، وهذا يؤكد أن القرار ١٩٤ اعتبر العودة حقاً واجب التنفيذ، ويتوقف على الاختيار الحر للاجئ، وهو ليس منة من أحد، بل هو حق فردي، لا يمكن التصرف به أو منعه أو حجبه، كما يعني العودة إلى الوطن عودة بكامل الحقوق المدنية والسياسية. (صالح ٢٠٠٣: ٤٤٢).

ومعً أن الدول العربية تعاملت بإيجابية مع اللجنة، فإن التطورات المتسارعة في الموقف الدولي كانت تؤكد تحيز هذه الدول ومنظمة الأمم المتحدة، خاصة عندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في ٢٥ أيار عام ١٩٥٠م عن استعدادها لحماية حدود إسرائيل، الأمر الذي كشف عن النوايا الحقيقية لهذه الدول تجاه المسألة، رغم أن إسرائيل معتدية وتستولي على ٢٣% من الأراضي المخصصة للدولة العربية حسب قرار التقسيم.وللاطلاع على نص القرار كاملاً بالإمكان الرجوع إلى: (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٣، المجلد الأول ٤٧-٧٤، ١٨+١٩).

وعقدت اللجنة مؤتمراً في لوزان في ٢٦ نيسان ١٩٤٩م، حيث وافق الكيان الصهيوني تحت الضغط على بروتوكول لوزان، الذي تحدث عن سبب فض النزاع من خلال التقسيم وحدوده مع بعض التعديلات التي تقتضيها اعتبارات فنية، وتدويل القدس، وعودة اللاجئين، وحقهم في التصرف بأموالهم وأملاكهم، وحق التعويض لمن لا يرغب. (المجدوب ١٩٩٠: ١٤٦: ج٦)

وتعد قرارات مؤتمر لوزان منسجمة بشكل كبير مع أهم البنود التي اشتمل عليها القرار ١٩٤، خاصة ما ورد في المادة الحادية عشرة بخصوص اللاجئين، وهي مسألة لم تكن مطروحة عند صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧م، فقد نصت المادة على حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم إذا رغبوا في ذلك، ومن لم يرغب منهم في العودة، وكانت له أموال وممتلكات في المناطق التي آلت إلى إسرائيل فله حق التعويض عنها. (العقاد ١٩٨٣، ٤٣٥). ومن الجدير بالذكر أن المجموعة الأوروبية أيدت قرار التقسيم باستثناء بريطانيا التي امتنعت عن التصويت كما ذكرت سابقاً، بينما أيدت جميع المجموعة الأوروبية قرار ١٩٤ لعام ١٩٤٨م الخاص بحق العودة. (الأزعر ١٩٨٦: ١١٨). ومن الملاحظ أن دولة إسرائيل قبلت برتوكول لوزان لعام ١٩٤٩م، من أجل ضمان قبولها عضواً في هيئة الأمم

المتحدة. وبعد قبولها تنكرت له، ورفضت عودة اللاجئين، وربطت عملية حل مشكلة اللاجئين بعقد صلح مع العرب، من خلال المفاوضات مع كل دولة عربية على انفراد. (المجدوب ١٩٩٠: ١٤٦)

ومن اللافت للنظر توجه الدبلوماسية العربية نحو طرح قضية اللاجئين من خلال بعدها الإنساني، كي تستعطف الرأي العام العالمي وإحراج إسرائيل، الأمر الذي أظهرها على أنها قضية خاسرة، حيث جرى التأكيد على القرار في الجمعية العامة وبشكل سنوي، والتأكيد عليه كان يعني استمرار إسرائيل في تحديها للقرارات الدولية، ومن جهة أخرى كان يعني التمسك بالفرع وترك الأصل، خاصة وأن قضية فلسطين ليست قضية لاجئين، بل إن اللجوء هو نتاج عملية الاحتلال والاضطهاد والتشريد، وفي حالة التمسك بالأصل وحل المشكلة الأساسية ذات الطابع السياسي والتخلص من الاستعمار والاضطهاد بإزالة أثاره، فإن ذلك يعني تلقائياً انتهاء مشكلة اللاجئين.

أولاً: قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٦٧م لذي ينص على إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط:

«إن مجلس الأمن إذ يعرب عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل، تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان، وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة (٢) من الميثاق:

١. يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق كلٍّ من المبدأين التاليين:

انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ احتلتها في النزاع الأخير.

إنهاء جميع إدعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

٢. يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.
- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.
- ضمان حرية الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة، عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.
- يطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط، كما يجري اتصالات بالدول المعنية، ويستمر فيها بغية إيجاد اتفاق ومساعدة في الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة، وفقاً لأحكام هذا القرار ومبادئه.
- يطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن. (نص القرار منقول عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٤م، ١٩٨).

تبنى مجلس الأمن هذا القرار في جلسته رقم ١٣٨٢، بإجماع الأصوات.

لقد عقد مجلس الأمن بعد حرب حزيران ١٩٦٧م، بناءً على طلب مصر الذي تقدمت به في ٧ تشرين الأول ١٩٦٧م، من أجل النظر في الأوضاع المتفجرة في الشرق الأوسط، بعد الاعتداءات الإسرائيلية وحرب حزيران. (عبد الهادي ١٩٧٥: ٢٦٥). وعقد المجلس بعد يومين من الطلب المصري، أي في ٩ تشرين الأول، وحضر ممثلون عن الأردن وسوريا وإسرائيل مناقشات المجلس، دون أن يكون لهذه الدول حق التصويت، حيث تقدمت مجموعة من الدول بمشاريع قرارات كان أهمها

المشروع المقدم من كل من أمريكا وبريطانيا، واعتمد المشروع البريطاني ليصبح القرار ٢٤٢.(عبد الهادي ١٩٦٥: ٢٦٥)، وكان هذا القرار من صياغة اللورد كرادون، الذي أقره مجلس الأمن بالإجماع، وعرف بقرار ٢٤٢. (جبارة ١٩٩٨: ٣٥١).

يعد هذا القرار منذ صياغته الأولى إلى ترجمته على الأرض قراراً استعمارياً، أتى في سياق إرادة الدول الاستعمارية المؤيدة لدولة إسرائيل، وذلك من أجل تثبيت الأمر الواقع بعد الانتصار الساحق الذي حققته دولة إسرائيل في فترة وجيزة جداً على الدول العربية مجتمعة، وهذا يعني أن هذه الدول أرادت الضغط على الدول العربية، من أجل إنهاء حالة الحرب، وقبول هذه الدول بإسرائيل ضمن حدود آمنة، ومن أهم ما ورد في القرار أنه كان أسوأ من تصريح بلفور، ومن قرار التقسيم، اللذين اعترفا بالشعب الفلسطيني، في حين أن قرار ٢٤٢ أهمل الشعب الفلسطيني بشكل كامل. (عبد الهادي: ١٩٧٥: ٢٧٦). وجاء ليكرس المكاسب الإسرائيلية ويؤكد حقها في المرور بالممرات المائية عندما اعتبرها ممرات دولية، كما اشتمل على غموض عميق بالنسبة إلى الانسحاب، واقتصرت القضية الفلسطينية على أنها قضية لاجئين. (شكري ١٩٩٠: ٢٦). حيث مازالت القضية تعاني من هذا الغموض، خاصة ما جاء في النص الإنجليزي للقرار بإزالة أل التعريف، والتركيز على الانسحاب من أراضٍ، بعكس النص الفرنسي الذي يؤكد على الأراضي (جبارة ١٩٩٨: ٣٥١).

ومن مظاهر التراجع الأخرى أن قرار ٢٤٢ أعفى إسرائيل من المسؤولية التي ألزمتها بها قرارات سابقة، بالرغم من إجحافها مثل قرار التقسيم، وحتى تصريح بلفور، حيث كان هذا القرار هو الأسوأ بين هذه القرارات،وخاصة فيما يتعلق بحقوق العرب الذين يخضعون تحت سيطرة دولة إسرائيل. كما أعطى هذا القرار لإسرائيل صك غفران عن جميع الجرائم التي ارتكبتها، وأصبحت تعامل على قدم المساواة مع الدول العربية، أي أن هذا القرار ساوى بين الجلاد والضحية، بل أعطى الجلاد مزيداً من الحق والحرية، وهو يعتبر سابقة خطيرة في النظام الدولي، وبمثابة تراجع واضح عن جميع القرارات السابقة التي اتخذتها هيئة الأمم المتحدة، ووقوف الدول العظمى لتبرير أعمال المعتدي، وتسهل له الإجراءات، من خلال موازين القوى التي تجاهلت وجود شعب مضطهد وأراضيه محتلة. (عبد الهادي ١٩٧٥:٢٧٥).

ولم يقتصر قرار مجلس الأمن على تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني بل تجاوزها، وذلك من خلال تعاطيه مع الدولة المعتدية، وإن المتمعن في نصوص القرار يرى أنها متماشية إلى حد كبير مع أهداف إسرائيل من الحرب ومن أهمها:

١. فك العزلة الاقتصادية.
٢. استنفار طاقات اليهود في العالم لمقاومة انخفاض الهجرة.
٣. فرض صلح على العرب مستغلة قدراتها العسكرية التي بنيت من قبل الدول الاستعمارية، وجر الدول العربية إلى حرب قبل تمكنها من بناء قدراتها العسكرية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٣:٢٣٥).

تحليل نقاط قرار ٢٤٢ بمقارنته بأهداف إسرائيل من الحرب:

أولاً: من الجانب السياسي هدفت إسرائيل إلى الانتهاء من حالة الحرب الدائمة، وما تفرضه عليها من تبعات اقتصادية وسياسية.

وقد نص القرار على إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، وهذا يستوجب تطبيق مبدأين:

أ. انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من أراضٍ احتلتها في النزاع الأخير، ولم تُحدد هذه الأراضي، بل تركت للمناورة في المفاوضات السياسية، كون مساحة العمل السياسي ستتأثر إيجابياً بمجريات العمليات العسكرية على الأرض، خاصة وأنها بيئة يهودية متعاطفة وداعمة لدولة إسرائيل، وبيئة

دولية منبهرة بما حققته هذه الدولة من انتصارات على جميع الدول العربية، الأمر الذي هيأها لأن تكون لها وظيفة الحفاظ على مصالح الدول الاستعمارية في المنطقة في الإطار العملي، وليس فقط في إطارها النظري.إن حرب حزيران ٦٧ نقلت دولة إسرائيل في المجال الدولي من دولة ضعيفة ومحاصرة وتشكل عبئاً على حلفائها إلى دولة قادرة على الدفاع عن نفسها، وتستطيع المحافظة على مصالح حلفائها في منطقة الشرق الأوسط، وبدأ التحول الدولي لتبني وجهة النظر الإسرائيلية، ومحاولات العالم إقناع الدول العربية بالرضوخ للأمر الواقع.

ب. أما المبدأ الثاني فينص على إنهاء جميع إدعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنظمة واستقلالها السياسي، وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة حرة من التهديد بالقوة واستعمالها. ففي هذه النقطة تأكيد للمطلب الإسرائيلي، الذي حدد بهدف إنهاء حالة الحرب وفرض شروط السلام على الدول العربية، بل تجاوز ذلك بإعطاء شرعية وجود دولة إسرائيل على الأراضي العربية، وحقها في العيش بسلام، وبحدود آمنة ودائمة ومعترف بها ؛ أي أن هناك فرض أمر واقع على الدول العربية، التي حاولت-حسب ادعاءات المؤسسة الدولية وموازين القوى الاستعمارية التي تأثرت بالدعاية الصهيونية المغرضة - إبادة إسرائيل ورميها في البحر، وتجاهلت بدورها الاستفزازات الإسرائيلية قبل الحرب، من أجل جر الدول العربية إلى مواجهة غير معد لها، من أجل تحقيق نصر إضافي يساهم في تعزيز وجودها وتحقيق أهدافها.

وإننا نلاحظ أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ يراعي جميع الأهداف الإسرائيلية من الحرب، وهذا يفسر موازين القوى على الأرض، ومدى تراجع دور الأمم المتحدة عن تحقيق أهدافها، بل تحقق مصالح الدول العظمى، التي أيدت وبشكل كلي الجانب الإسرائيلي، متخلية بذلك عن أهدافها وميثاقها وحياديتها.

أما من الناحية الاقتصادية، فإن مساحات الأراضي التي احتلت في الضفة الغربية والقدس العربية والجولان السوري وسيناء المصرية، فتحت مجالات اقتصادية لم يسبق لدولة إسرائيل أن حلمت بها، كما فتحت المجالات أمام الروح المعنوية اليهودية، سواء أكان ذلك على المستوى الداخلي، مما أوجد شهية لبناء مستوطنات جديدة، بهدف التوسع، منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو سياسي أيدلوجي، وكذلك الأمر بالنسبة للنقاط العسكرية، أم من الناحية الخارجية حيث أثرت أيدلوجياً على كثير من الحركات والأحزاب اليهودية، مما أدى إلى مزيد من الدعم لدولة إسرائيل، وتزايد الهجرة اليهودية إليها.

إن من أخطار القرار ٢٤٢ المباشرة أنه قبل إسرائيل كدولة ذات سيادة في المنطقة بلا تحفظ، وربط بين التزام الدول العربية وعضويتها في المنظمة الدولية بصورة مساعدة لإسرائيل، كما ضمن لإسرائيل حقها في السيادة والأمن والاستقلال. (عبد الهادي ١٩٧٥: ٢٧٥).

ونظراً لانحياز مجلس الأمن والقوى الاستعمارية العظمى تجاه دولة إسرائيل المعتدية، وتأثرها بموازين القوى على الأرض، فقد كان عمق التراجع يعبر عن عمق الهزيمة العربية وعجزها، وقناعة الدول الاستعمارية الكبرى أن دولة إسرائيل أصبحت من القوة مما يمكنها من تحقيق الوظيفة التي أنشئت من أجلها، وتسابقت هذه الدول في التقرب من هذه الدولة، والانبهار بما حققته خلال فترة وجيزة من إقامتها.

لذلك جاء الموقف الفلسطيني الرافض والموقف العربي المنقسم، ففي بيان للهيئة العربية العليا رفضت الهيئة القرار، واعتبرته تصفية للقضية الفلسطينية، وإضفاءً للصفة الشرعية على الدولة المحتلة، كما استنكرت الهيئة العربية العليا اعتراف القرار بدولة إسرائيل واستقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها، ويميل إلى إجبار العرب على التنازل عن حقهم في فلسطين، والاعتراف بشرعية سيطرة إسرائيل على ٨٠% من أرض فلسطين. (عبد الهادي ١٩٧٥: ٢٦٩).ومن ناحية أخرى أصدرت

م.ت.ف بياناً في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٦٧م يرفض قرار مجلس الأمن بشدة (عبد الهادي ١٩٧٥: ٢٦٦) وذلك للأسباب ذاتها، ولكن بلغة أكثر جدية وتفصيلاً.

وتعد مرحلة ما بعد صدور قرار ٢٤٢ من المراحل الأصعب التي مرت بها القضية الفلسطينية والقضايا العربية، وذلك لأسباب عدة من أهمها:

١. الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل.
٢. التخلي عن البيان الثلاثي لعام ١٩٥٠م وبشكل علني وجريء.
٣. تغاضي أمريكا والدول الاستعمارية عن الاحتلال.
٤. انتهاج أمريكا والدول الاستعمارية العظمى سياسة جديدة تقوم -بدلاً من الطلب من إسرائيل الانسحاب بلا شروط -على مقايضة الأراضي التي احتلت بالاعتراف باسرائيل. (شكري ١٩٩٠: ٢٥). كما تحولت السياسة الأمريكية من الحديث عن ضمان أمن الفريقين المتنازعين، والسلام الإقليمي بصفتها الدولة ذات النفوذ الأكبر في هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى الحفاظ على أمن إسرائيل وسلامتها وحدودها، وكأن مصالحها مرتبطة مع دولة إسرائيل فقط، وقد يكون ذلك بسبب العجز العربي عن تقرير مصيره ومصالحه ضمن المصالح المتبادلة مع الدول الاستعمارية العظمى. وكانت المؤشرات لذلك، الدعم اللامحدود لدولة إسرائيل، سواء أكان ذلك من خلال الدعم السياسي في المحافل الدولية والإقليمية، أم العسكري من خلال تزويد جيش إسرائيل بأحدث الأسلحة الهجومية، أم الدعم الاقتصادي الذي مكنها من إقامة اقتصاد قوي، وبناء مستعمرات في الأراضي التي احتلت هي أقرب إلى المدن من المستعمرات الصغيرة، ومستوى الرفاه الذي مر به شعب دولة إسرائيل من خلال الدعم الاقتصادي اللامحدود.

وبدأت السياسة الخارجية الأمريكية مبادئ جديدة للسلام في الشرق الأوسط، مستندة إلى نتائج حرب حزيران، وظهرت كذلك مصطلحات مماثلة أهمها مصطلح الحدود الآمنة أو الحدود التي يسهل الدفاع عنها، والذي استخدم لأول مرة بعد حرب حزيران. (شكري ١٩٩٠: ٢٦). ومن المؤشرات التي جعلت إسرائيل تتمادى في العدوان، القرار الذي اتخذته الكنيست الإسرائيلية بضم القدس الشرقية إلى القدس الغربية، وإعلان القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل الأبدية. (جبارة ١٩٩٨: ٣٥٠). ولولا الدعم الأمريكي والاستعماري لما أقدمت إسرائيل على هذه الخطوة، وإن سكوت مجلس الأمن على هذا القرار، هو مؤشر آخر على تراجع موقفه من القضية الفلسطينية.

ولسنا بحاجة إلى الكثير من الجهد لتبيان تحيز المؤسسة الدولية، إذ إنها اتخذت القرار بعد ستة أشهر من عدوان إسرائيل، بهدف السماح لها بتعزيز انتصارها، ومحاولة للضغط على الدول العربية للتوجه للمفاوضات المباشرة، من أجل إنهاء الصراع، وفرض صلح على العرب، متأثراً بما تحققه تلك الحرب من نتائج على الأرض، أي صلح يفرضه المنتصر على المهزوم وهو في غمرة الهزيمة.

ثانياً: قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣م:

صدر في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣م، وكان القرار على شكل طلب لوقف إطلاق النار، والدعوة إلى تنفيذ قرار ٢٤٢ بجميع أجزائه.

نص قرار مجلس الأمن:

١. (يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار، وفي المواقع التي تحتلها الآن).

٢. يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م بجميع أجزائه.

٣. يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وتتخلله مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٣: ٦٩)

لقد تبنى مجلس الأمن هذا القرار في جلسته رقم ١٧٤٧ بـ ١٤ صوتاً مقابل لا شيء، والدول التي أيدت القرار هي أستراليا، النمسا، فرنسا، غينيا، الهند اندونيسيا، كينيا، بنما، بيرو، السودان، الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة الأمريكية، يوغوسلافيا. (مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٩٣: ٦٧). ويلاحظ من الدول التي أيدت القرار أنه لا يوجد من بينها ما هو على اطلاع مباشر بالقضية الفلسطينية أو الواقع العربي، باستثناء السودان، التي لا يوجد لها تأثير قوي على الشؤون الدولية. ويظهر من خلال استعراض أسماء الدول ذات الشأن والوزن في مجلس الأمن، أنها من الدول الداعمة لدولة إسرائيل.

وعلى غير العادة انعقد مجلس الأمن على عجل واتخذ قراره بوقف إطلاق النار في الوقت الذي كانت الحرب فيه ما زالت دائرة، وبهذا يكون المجلس قد نفذ رغبة الدول الاستعمارية الكبرى التي فتحت جسراً جوياً لإمداد دولة إسرائيل بالأسلحة، بل ذهب بعضهم إلى أن الدبابات التي قاتلت على الجبهة السورية كانت من مستودعات الجيش الأمريكي، وها هي هنا تستكمل هذا الجهد بجهد سياسي عظيم من خلال إعطاء فسحة لدولة إسرائيل للمناورات السياسية مرة أخرى حينما ساعدت على وقف فوري لإطلاق النار.

ولم يتخلَّ القرار الجديد عن تأكيده لما جاء في قرار ٢٤٢، بل أسوأ منه في بعض الأحيان، الأمر الذي يشكل تراجعاً آخر، وإخراجاً للقضية الفلسطينية من مضمونها السياسي. ونلاحظ أن قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ يشكلان رافعة واحدة من أجل تثبيت أمن إسرائيل، وفرض السلام على الدول العربية، وتصفية القضية الفلسطينية، وتحويلها إلى قضية إنسانية فقط.

ان الظروف الدولية التي رافقت صدور قرار مجلس الأمن ٢٤٢، كانت مؤيدة بشكل قوي وداعمة للموقف الإسرائيلي، خاصة بعد الانتصار الذي حققته في حربها الخاطفة عام ١٩٦٧، وأدى انهيار الجبهة العربية من الناحية العسكرية إلى تبلور موقف دولي ساهم في فرض إرادة القوي على الضعيف في جميع المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

وليس من الصدفة أن تدعم هذه الدول عن طريق هيئة الأمم المتحدة حق إسرائيل في المرور بقناة السويس، بل اعتبر أن من أسباب الحرب هو الدعاية الإسرائيلية بأن الدول العربية مقدمة على خنق إسرائيل اقتصادياً، كونها أغلقت مضيق تيران، ومنعت مرور البواخر الإسرائيلية.

إن المتتبع للأحداث يجد أن هناك تناغماً في موقف الأمم المتحدة مع مواقف الدول الكبرى ومصالحها التي تتخذ هذه القرارات بعد جولات من المفاوضات البينية لضمان مصالحها، وليس بناء على ميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي يعكس مصالح تلك الدول، وليس مبادئ مؤسسة الأمم المتحدة وأهدافها.

إن النظرة المتفحصة في قرار ٣٣٨ تفيد أن القرار جاء ليدعو إلى وقف إطلاق النار وبشكل فوري، مما يعني رغبة هيئة الأمم المتحدة والدول العظمى في إجهاض العمليات العسكرية، التي بدأ الكيان الصهيوني ضعيفاً فيها، من خلال الأداء العسكري على الجبهة، رغم كل محاولات الدعم العسكري الأمريكي المباشر، وأن الموقف المعنوي العربي تحول بفعل الانتصارات الأولى في الحرب ليصبح لديه شهية أكثر لمزيد من الانتصارات، وعندما شعرت الدول العظمى أن هذا ليس بالأمر السهل على الجبهة دون أن تكون طرفاً مباشراً في الحرب، ارتأت أن تحول مسار القتال إلى السياسة، لإيجاد حالة إحباط وخلاف داخل الموقف العربي من منطلق التركيز على إجهاض العمل العربي المشترك، لذلك كانت مصلحة هذه الدول وهيئة الأمم المتحدة في الاستمرار في الاشتباك على الساحة السياسية، التي تشعر أن لديها عناصر قوة أكبر، لتحقق بالسياسة ما عجزت عن حسمه الجهات العسكرية، وهذا خلاف لما حدث في حرب حزيران عام ١٩٦٧م، فنجد أن قرار ٣٣٨ صدر أثناء الحرب، ودعا إلى وقف إطلاق النار، بينما صدر قرار ٢٤٢ بعد ستة أشهر من انتهائها، ليعزز الموقف الإسرائيلي بعد الانتصار الذي تحقق، بينما كان قرار ٣٣٨ بهدف التأثير على مجريات الحرب.

مؤشرات تراجع الأمم المتحدة:

عند الحديث عن تراجع دور الأمم المتحدة يقصد بذلك تراجع المؤسسات الرئيسة التي تعمل في هذا المجال، وهي الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، من حيث القرارات التي أخذتها، ومن جهة أخرى هو التراجع في السلوكيات السياسية التي تمارسها هذه المؤسسة، والتي تشكل تراجعاً عن ميثاقها، في سبيل تنفيذ رغبات الدول الاستعمارية العظمى ومصالحها، ومن هنا فإن هناك مؤشرات قوية على تراجع هذه الدول، بل بالإمكان وصفها أنها المؤسسة الدولية التي تآمرت على القضية الفلسطينية مع الحركة الصهيونية، ولم تكن محايدة كما يراد لها أن تكون، أو كما عُرِّفت في ميثاقها.

إن تعامل الأمم المتحدة منذ تأسيسها مع واقع المصالح على الأرض شكل انحيازاً للصهيونية، وساعد بشكل جدي وملموس على إيجاد البيئة المناسبة والمتعاطفة مع قوى الاستعمار والحركة الصهيونية في أوروبا على حساب قضية الشعب الفلسطيني وأرضه، وتأثر هذا الموقف منذ البداية بتراكمات سياسية ورثتها عن عصبة الأمم المتحدة، واتفاقيات سايكس بيكو، وتصريح بلفور، وصك الانتداب البريطاني على فلسطين، الذي ساعد اليهود في الاستيلاء على الأرض العربية، وإقامة مؤسسات لهم من خلال الدعم البريطاني الرسمي. وسكوت عصبة الأمم أو هيئة الأمم -فيما بعد- على هذه الممارسات لم يبرئها من المشاركة في الجريمة، وعليها تحمل مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني وقضيته.

من ناحية ثانية، ولدى تأسيس هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م، وبعد فترة وجيزة تبنت قرار التقسيم ١٨١ من خلال الجمعية العامة، والذي يعتبر التراجع الممنهج وغير العادل تجاه قضية فلسطين، إن تبني هذا القرار بدون مسوغات سياسية أو قانونية أو أخلاقية يشكل سابقة خطيرة في تاريخ هيئة الأمم المتحدة وعليها التراجع عنه، وإلا سيبقى شاهداً على ممارسة الهيئة الدولية لدور الاستعمار، حيث أعطى هذا القرار (٥٦,٤%) من مساحة فلسطين التي لا تملكها ورغماً عن إرادة أهلها الأصليين إلى من لا يستحق وغير موجود، بل لحل إشكاليته التي هي بالأساس مشكلة أوروبية ولا علاقة لفلسطين بها.

وفي هذا الجانب نجد أن هيئة الأمم المتحدة:

١. تغاضت عن الممارسات اليهودية الدموية ضد الإنسان الفلسطيني وأرضه،

٢. خيانة القوى العظمى المؤثرة في الهيئة الدولية للقضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية وتراجعها عن جميع تعهداتها تجاههم.

٣. سكوت الهيئة الدولية على التعديات والتجاوزات الإسرائيلية قبل الحرب وأثناءها، بل حتى هذه الساعة، بدءاً من المذابح ومروراً لاحتلالها لمساحات أكثر، مما خصص لها في التقسيم.

٤. لقد عجزت الأمم المتحدة عن تطبيق النظام الخاص بالقدس الذي أقره مجلس الوصاية.

٥. مماطلة هيئة الأمم المتحدة في تطبيق الجزء الخاص بإقامة الدولة العربية في فلسطين، بعد أن اطمأنت المؤسسة بدعم الدول العظمى أن الدولة اليهودية أقيمت بالفعل.

٦. في ٨ كانون ثاني ١٩٤٩م صدر القرار ٣٠٢ الذي نص على تأسيس وكالة الأنروا لغوث وتشغيل اللاجئين، والذي حول الشعب الفلسطيني من ملفات الأمم المتحدة إلى مجموعة لاجئين تحتاج سنوياً إلى عون أو إغاثة. (المجدوب ١٩٩٠: ١٥٥).

٧. حاول الأمين العام للأمم المتحدة تريغني لي عام ١٩٥٢م شطب القضية الفلسطينية عن أجندة الجمعية العامة للأمم المتحدة، من خلال اعتماد تقرير مدير الأنروا عن لاجئين فلسطينيين بدلاً من البند التقليدي، وهو قضية فلسطين التي كانت تناقش مسألة القدس وحماية الأماكن المقدسة ومساعدة اللاجئين، والعمل على إعادتهم إلى موطنهم ودفع التعويضات المستحقة لهم.

٨. تعد هذه المحاولة تغيراً أكبر وتراجعاً في دور الأمم المتحدة، التي تحاول حل مشكلة إنسانية بالدرجة الأولى، دون التطرق إلى القضية الفلسطينية كقضية سياسية، بل إن تورط الأمين العام للأمم المتحدة في القضية الرئيسية، يعتبر أكثر من تراجع، وقد يصل إلى درجة التآمر على القضية الفلسطينية، والتحول إلى مناقشة الميزانيات المخصصة لمساعدة اللاجئين وكيفية الحصول عليها.

٩. لقد انشغل مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بمعالجة آثار الحرب السياسية والعسكرية والإنسانية خاصة فيما يتعلق بتثبيت دولة إسرائيل، ومعالجة التجاوزات العسكرية الإسرائيلية على حدود الهدنة العربية، ودعم بناء القوة العسكرية أكثر مما هو إيجاد حل للقضية الفلسطينية، الأمر الذي ساهم في زيادة المعاناة، حيث تحولت الأمم المتحدة إلى طرف وخصم، بدلاً من أن تتحمل مسؤولياتها في الحل العادل للقضية المركزية.

١٠. إن قرار ٢٤٢ تجاهل جميع القرارات السابقة، رغم أنها غير منصفة للشعب الفلسطيني، إلا أن مجلس الأمن تجاهل في قراره وجود الشعب الفلسطيني بالمطلق، مما شكل سابقة خطيرة في تاريخ مجلس الأمن، واعتبر دليلاً واضحاً على مصالح الدول العظمى وانعكاساً لمراكز القوى على الأرض، وبالنظر إلى الظروف التي اتخذ فيها هذا القرار للأسف-فقد تحول إلى قرار مركزي في تاريخ المفاوضات الفلسطينية، والذي اعتبر الأكثر تنكراً لحقوق القضية الفلسطينية.

١١. عجزت الدول العربية والإسلامية عن إيجاد الضغط المناسب على الدول العظمى من أجل ثنيها عن الانحياز الكامل لدولة إسرائيل، وذلك بسبب موازين القوى داخل المؤسسة، أو حداثة استقلال بعض تلك الدول، أو عدم وجود عضوية لها في الهيئة الدولية، الأمر الذي انعكس على القضية الفلسطينية بعدم حصول أهلها على حقوقهم الوطنية، وعندما نجحت الدول

العربية في إيجاد الوعي السياسي الدولي للقضية الفلسطينية، كان ذلك في الجمعية العامة التي تراجع دورها مقارنة بدور مجلس الأمن، وأصبحت قرارات الجمعية العامة مدرجة على رفوف المؤسسة الدولية دون تطبيق.

١٢. بدأت المرحلة الثانية في ستينيات القرن الماضي، وقد انسحبت بإظهار القوة الإسرائيلية والضعف العربي، وزاد استخدام المؤسسة الدولية من قبل الدول العظمى في تكريس وجود إسرائيل كدولة احتلال، خاصة في ظل توافق دولي تجاه القضية الفلسطينية، من خلال تبني أمريكا لليهود ومطالبهم، ودعمهم سياسياً واقتصادياً بعد تراجع الدور البريطاني، في حين تكفلت فرنسا بالحفاظ على أمن هذا الكيان ودعمه عسكرياً، وإيجاد قوة ردع استراتيجية تمثلت في بناء قدرات غير تقليدية، مما سهل على إسرائيل في الإمعان باعتداءاتها على الدول العربية المجاورة، وعلى الفلسطينيين وما أحداث غزة والعدوان الثلاثي ١٩٥٦م وحرب حزيران ١٩٦٧م إلا دليل واضح على ذلك، الأمر الذي سهل لهذا الكيان المهمة في احتلال مزيد من الأرض العربية، وفرض واقع جديد في المنطقة، مفاده تجاوز الخطوة الأولى التي تمكن خلالها من قضم ٨٠% من الأرض الفلسطينية ١٩٤٨م.

١٣. وعقب حرب حزيران أوجد قرار ٢٤٢ حالة خلاف عربي بين مؤيد للقرار، وبين رافض له،حيث استغل القرار من قبل إسرائيل وبدعم دولي، من أجل الوصول إلى فرض سلام دائم عن طريق المفاوضات البارزة وإنهاء حالة الحرب.

١٤. إن الآثار التي تركها القرار ٢٤٢ أدخلت المنطقة في دوامة جديدة من سباق التسلح، وأدت إلى توجه بعض فصائل العمل الوطني الفلسطيني إلى الساحة الأوروبية بعد رفضها المطلق للقرار، من أجل زيادة الوعي الدولي بالظلم الذي لحق بالقضية الفلسطينية من خلال مواقف الدول الأوروبية الاستعمارية والدول العظمى، فقد أصبحت أوروبا جزءًا رئيسًا في الصراع الدموي بين الفلسطينيين ودولة إسرائيل، ومما لاشك فيه أن الوعي الأوروبي أخذ يتبلور من جديد، رغم شجب م.ت.ف الرسمي لهذه الطريقة من العمل، إلا أن الموقف الأوروبي ومنذ تلك اللحظات بدأ بالاقتراب من الموقف الفلسطيني، خاصة قي القضايا الإنسانية والسياسية، إلا أنه مازال بعيداً عن تبني الموقف الفلسطيني أو الموقف المتوازن على الأقل، فإن أوروبا تحاول المحافظة على مصالحها مع الجهات العربية والفلسطينية واليهودية ، ولكنها تعتبر مسؤولة بالدرجة الأولى عن الظلم والأذى الذي لحق بالفلسطينيين، وعليها أن تتحمل مسؤولياتها في هذا الاتجاه بتعويض الشعب الفلسطيني عن الأذى التي تسببت به له، وعلى المسؤوليات كافة بدءا باعترافها بخطاياها، ومن ثم اعتذارها للشعب الفلسطيني عن الأذى والمعاناة التي حلّت به، عندما ساعدت دولة إسرائيل على اغتصاب أرضه وتشريد أبنائه، وترجمة ذلك بدعم سياسي قادر على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وبناء مؤسساتها السياسية، ومساعدتها في بناء قاعدة اقتصادية قوية، كتعويض عما تسببت به له من أذى. ولا يكون هذا بديلاً عن التعويضات المفروض أن تدفعها دولة إسرائيل حسب الأعراف والمواثيق الدولية عن الأذى التي تسببت به كدولة احتلال.

المصادر والمراجع:

١. القران الكريم، سورة الإسراء، آية (١).

٢. القران الكريم، سورة آل عمران، آية ٦٦.

٣. إيلان بابية، التطهير العرقي في فلسطين، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٧
٤. أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، مصر، دار المعارف، ١٩٥٥م.
٥. تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، الشروق ١٩٩٨م.
٦. حماد حسنين، دراسات وأبحاث في القضية الفلسطينية، الجامعة العربية الأمريكية، جنين، ٢٠٠٦م.
٧. صلاح العقاد، المشرق العربي المعاصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٣م.
٨. طارق سويدان، فلسطين التاريخ المصور دراسة تاريخية متسلسلة منذ بداية التاريخ حتى أحداث الساعة بالصور، نابلس، مكتبة الأرقم، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٥م، ص٧٥.
٩. عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٧م، ص٩٧.
١٠. عبد السلام صالح عرفه (١٩٩٣) المنظمات الدولية والإقليمية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع و الإعلان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ١٩٩٣م.
١١. مؤسسة الدراسات، قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٩٣م المجلد الأول ص٤٧-٧٤.
١٢. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، فلسطين تاريخها وقضيتها.
١٣. محمد المجدوب، القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، الموسوعة الفلسطينية، المجلد السادس.
١٤. محمد تيسير التميمي، حقيقة القدس التي يدعون، الأردن – إربد، المركز القومي للنشر، ١٩٩٧م.
١٥. محمد خالد الأزعر، المجموعة الأوروبية والقضية الفلسطينية ٦٤-٨٥، رسالة ماجستير مقدمة إلى مركز البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٨٦م.
١٦. محمود طلب النمورة، الجريمة غربية أمريكية وفلسطين الضحية، فلسطين – حلحول مطبعة بابل، ٢٠٠٢م.
١٧. محمود طلب خليل النمورة، الغرب والإسلام وفلسطين، فلسطين- حلحول، مطبعة بابل، ٢٠٠٦م.
١٨. مهدي عبد الهادي، المسالة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤ منشورات المكتبة العصرية،بيروت لبنان، ١٩٧٥م، الطبعة ٤.
١٩. نخبة من الكتاب والباحثين، القضية الفلسطينية في نصف قرن، منشورات فلسطين المسلمة، لندن، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
٢٠. هيثم الكيلاني، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الإسرائيلية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١م.

المراجع الأجنبية:

1. *United Nation Organization ،www.stsephens-name.com.*

2. *United Nations ‹from wikipedia .The free encyclopedia ‹ http//en.wikipedia-org/wiki/united nation organization.*

3. *http//www.un.org/Arabic/abatun/history.htm.*